Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

MC2CM
الهجـــرة بيـــن المـــدن المتوسطيـــة

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

الجمهوريّة التونسيّة
المعهد العربيّ لحقوق الإنسان

دليل الممارسات الجيّدة للبلديّات في موضوع الهجرة

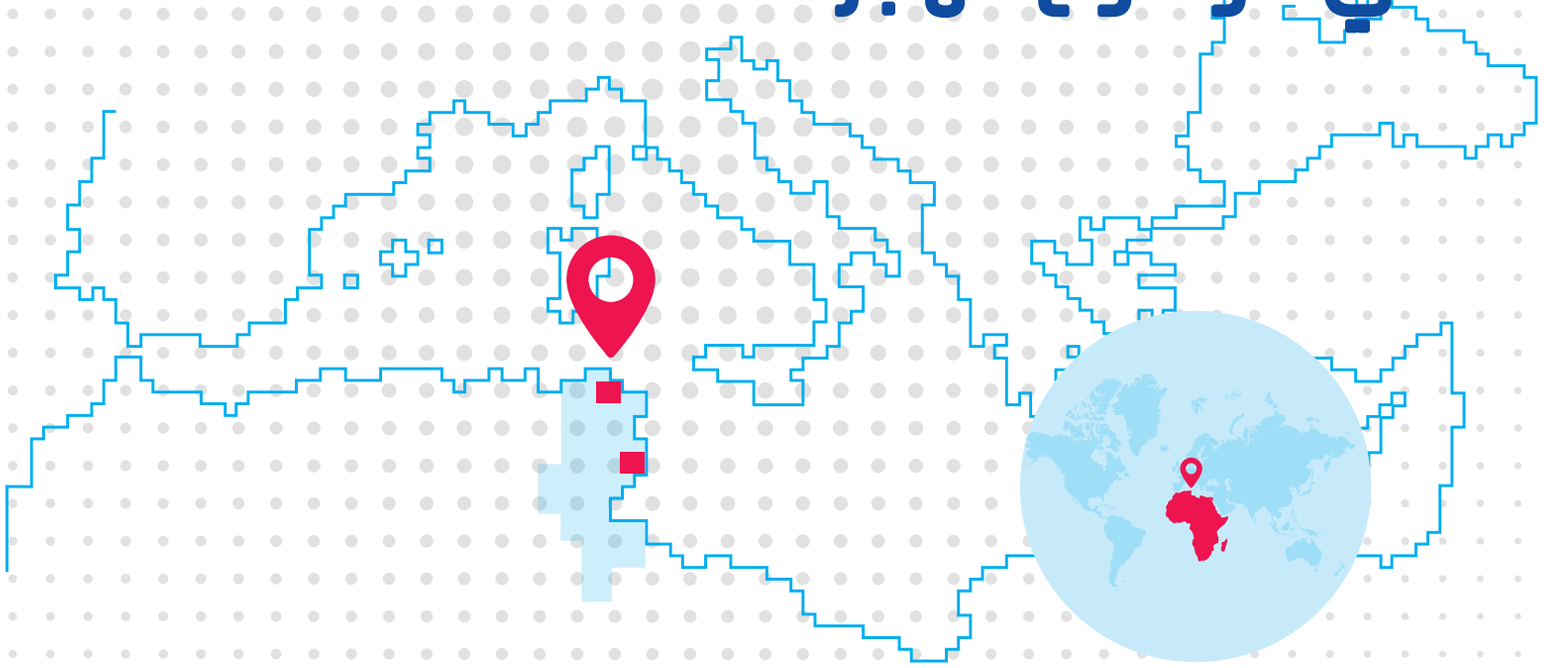

تجارب في الإحاطة والمساعدة
على إدماج المهاجرين في بلديّتي تونس وصفاقس

جوان 2022

مدينة تونس

AFRIQUE Intelligence
أفريقيا الذكية

المعهد العربي لحقوق الإنسان
Arab Institute for Human Rights

دليل الممارسات الجيدة للبلديات في موضوع الهجرة

إعداد: السيد محمد وجدي العايدي

مستشار في الحوكمة المحلية والهجرة والمحامي لدى التعقيب

منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان

تونس 2022

فهرس

تمـــهيـــــد:
في المفاهيم المتداولة 3

العنـــوان الأول:
الإطار العام للهجرة 5

العنـــوان الثاني:
الصلاحيات البلدية في مجال الهجرة 9

العنـــوان الثالث:
نماذج وممارسات جيدة في بلديتي صفاقس وتونس 15

العنـــوان الرابع:
المآلات والصعوبات والآفاق للممارسات الجيدة في صفاقس وتونس 28

يندرج هذا الدليل ضمن مشروع «التفاعل بين الثقافات والإدماج في قلب السياسات البلديّة» الذي ينفّذه المعهد العربيّ لحقوق الإنسان بالشراكة مع جمعية إفريقيا الذكية وبلديّتي تونس وصفاقس وبتمويل من الاتّحاد الأوروبي والكونفدرالية السويسرية ودعم من المركز الدوليّ لتطوير سياسات الهجرة.

ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز السياسات البلدية الشاملة من أجل حوكمة الهجرة وتطوير المقاربات الثقافية لإدماج المهاجرين محلّيًا وتعزيز التعددية الثقافية والمبادرات المحلية في بلديتي تونس وصفاقس.

ولا يعكس هذه الدليل بالضرورة آراء المعهد العربيّ لحقوق الإنسان والشركاء والممولين.

هذا الدليل من إنجاز الخبير المستشار في الحوكمة المحلية والهجرة والمحامي لدى التعقيب محمد وجدي العايدي.

تمـــهيـــــد:
في المفاهيم المتداولة

- ترتبط كلمة الهجرة واقعيا ولدى الفئات الاجتماعية الواسعة بمفاهيم غالبا ما كان مضمونها سلبيا، فهي عند البعض مشكل أو إشكالية، وهي تقترن أحيانا بتعبيرات أخرى مثل ظاهرة أو حالة، وتذكر في صور قليلة باعتبارها فرصة أو حقّا من الحقوق.
- ولكن تبقى الهجرة بقطع النظر عن جميع التوصيفات والمفاهيم سلوكا إنسانيا في علاقة مباشرة بحق طبيعي وكوني مقترن بالإنسان في ذاته وفي علاقته بمحيطه وبالعالم، إذ إن حرية التنقل والسفر هي من الحقوق التي لا يمكن أن نختلف حولها، لذلك فإنه إلى حدود ما بعد الحرب العالمية الثانية وإلى سبعينات القرن الماضي لم تكن هناك قيود ذات قيمة تحُدُّ جوهريا من حق الناس في التنقل والإقامة، بل إن الهجرة كانت دائما فرصة للمُهاجر ولبلد المَهجر على حد سواء.
- وقد اقترنت عديد المصطلحات والمفاهيم بكلمة المهاجر من ذلك مصطلح النازح واللاجئ وطالب اللجوء، لذا كان من الضروري التمييز بينهما لتجنب أي خلط مفهومي.
- فالهجرة عموما غالبا ما تعني عملية مغادرة الأشخاص وتنقّلهم من بلد إلى آخر سواء بطريقة قانونية نظامية عبر البوّابات الحدوديّة لأسباب قسرية وأحيانا بصفة اختيارية أو لغايات مختلفة أخرى، وقد تكون الهجرة بطريقة غير نظامية (1).

(1) غالبا ما يتداول الخطاب الرسمي للدول، وطنيا ودوليا، عبارة الهجرة غير الشرعية، وهو توصيف شكلي قانوني باعتبار أنّ أغلب التشريعات الداخلية تصفها كذلك وتجرّمها، وهذا خلاف المقاربة الحقوقية ذات البعد الإنساني التي لا تستسيغ هذا الوصف ولا تحبذ استعماله.

- وإذا كان التنقل يحدث في نفس البلد، فإنّنا سنكون إزاء هجرة داخلية أوما نسميه نزوحا، وهي عادة ما تكون من المناطق القروية والريفية إلى المناطق الحضرية وإلى المدن، وأسبابها عادة ما تكون اقتصادية أو بيئية.

- وقد يكون التنقل القسري داخل نفس الدولة لأسباب أمنية هربا من اضطرابات أو تهديدات وبحثا عن أماكن أكثر استقرارا وأمانا.

- أما اللجوء فالمقصود به مغادرة الشخص لبلد جنسيّته بسبب خوف مبرَّر من التعرّض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسيّة أو الانتماء لفئة اجتماعية معيّنة أو الآراء السياسية مع عدم قدرة هذا الشخص على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك بسبب ذلك الخوف.

- وتجدر الإشارة مبدئيا إلى أنّ عبارة الهجرة أصبحت اليوم أكثر ارتباطا بالبعد الإنساني والحقوقي وأصبحت المدن وإلى جانبها العديد من الفاعلين المدنيين ومراكز حقوق الإنسان أكثر انخراطا في هذا الموضوع، وصار دورهم أكثر أهمية في إدارة الهجرة سواء إقليميا أو وطنيا وخصوصا محليا كما هو الحال في مدينتي تونس وصفاقس.

العنــوان الأول:
الإطار العام للهجرة (دوليا – وطنيا – محلّيا)

- لقد أقر القانون الدولي صلب عديد المعاهدات الدولية والاتفاقات المتعلقة بالهجرة والعمل وإقامة الأجانب عامة والعمال خصوصا، بحقوق كونية وبالتزامات محمولة على الدول لاحترام تعهداتها والتقيّد بالمعاهدات المصادق عليها حتى لو كانت ذات صيغة عامة (2).
- ولئن كانت مسألة حماية الحدود وإقامة الأجانب من الصلاحيّات الحصريّة الموكولة للدول فإنّ وجود المهاجر أو اللاجئ داخل نفس هذه الدول يمنحه حقوقا مرتبطة بصفته باعتباره إنسانا ويعطيه حقوقا أقرتها قواعد القانون الدولي، من ذلك ما جاء في ميثاق الوحدة الإفريقية(3)، وما تضمّنه الاتّفاق العالميّ من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (4).

(2) صادقت الدولة التونسية على عديد المواثيق الدولية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان وقد نص دستورها الصادر في جانفي 2014 صُلب توطئته على حقوق الإنسان الكونية، كما نص في الفقرة الثانية من فصله 24 على حرية اختيار مقر الإقامة وحرية التنقل داخل البلاد وحق مغادرتها.

(3) أقر الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في فصله الثاني عشر حق كل شخص فى التنقل بحرية، وفي اختيار إقامته داخل دولة ما، والحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، والحق في العودة إليه، وأن هذه الحقوق لا تخضع لأية قيود إلا إذا نصّ عليها القانون، كما أكد الميثاق على حق كل شخص عند اضطهاده في أن يسعى ويحصل على ملجأ في أيّة دولة أجنبية طبقا لقانون كل بلد وللاتّفاقات الدولية، كما أكد نفس الفصل في نقطته الرابعة أنه لا يجوز طرد الأجنبيّ الذي دخل بصفة قانونية إلى أراضي دولة مّا طرف في الميثاق إلا بقرار مطابق للقانون، ومنع الطرد الجماعي للأجانب وجرّمه ، وهو الذي يستهدف المجموعات عنصرية كانت، أو عرقية أو دينية.

(4) تمّ إعداد هذا الاتّفاق برعاية من منظّمة الأمم المتّحدة لتأطير ظاهرة الهجرة في أبعادها الشمولية وقد تمّ اعتماده في 10 ديسمبر 2018 بمراكش، المملكة المغربيّة وقد تبنّاه ممثلو 164 دولة.

- ونجد أيضا أثرا لهذه الحقوق في دساتير عديد الدول ومن بينها الدستور التونسي لشهر جانفي 2014 (5)، وتضمنته كذلك مجلة الجماعات المحلية الصادرة في ماي 2018 باعتبارها القانون المنظم لعمل البلديات والمكرسة للّامركزية التي أقرها الدستور نفسه في فصله السابع (6).

- غالبا ما اقترنت عبارة الهجرة في تونس أيضا بالجالية التونسية التي غادرت البلاد التونسية واستقرّت في الخارج، ولم تكن لهذه العبارة أيّة دلالة تهمّ الهجرة الوافدة على البلاد، فقد كانت عبارة الأجانب هي وحدها التي تختزل معنى المهاجرين المقيمين ببلادنا، وهذا الأمر يحيلنا آليا إلى شروط الإقامة والعمل وغيرهما.

- ولكن منذ أكثر من عقد عرفت تونس توافد جاليات من جنسيات مختلفة ولأسباب متعددة، وقد استقر هؤلاء الوافدون الجدد في الغالب بالمناطق الحضرية وفي المدن الكبيرة وخصوصا تونس العاصمة بولاياتها المتجاورة، وبصفة لافتة للانتباه بمدينة صفاقس وهذا الأمر يهم خصوصا الجاليات من بلدان جنوب الصحراء إلى جانب الجاليتين اللّيبيّة والسّوريّة (7).

- تجدر الإشارة إلى أنّ تزايد عدد المهاجرين في تونس طيلة العشرية الماضية لم يرافقه سياسات عمومية واضحة في مجال الهجرة الوافدة، ولم تتشكل رغم بروز عديد المظاهر المرافقة استراتيجيّات رسمية وطنية من أجل فهم وتقديم أجوبة واضحة وآليات عملية بخصوص كيفية الاستجابة لما تفرزه ظاهرة الهجرة في مددنا من متطلبات متعددة الأشكال والأبعاد، وبقيت تدخلات الدولة ظرفية وعلاجية دون تأطير للظاهرة في حد ذاتها.

---

(5) ورد في الفصل 26 من الدستور التونسي لشهر جانفي 2014 أن حق اللجوء السياسي مضمون.

(6) استعمل المشرّع في مجلة الجماعات المحلية لشهر ماي 2018 عبارات ذات دلالة من قبيل: المتساكنون والمنظورون (الفصلان 29 و200) وهو ما يؤكد أن جميع المقيمين داخل التراب البلدي مشمولون برعاية السلطة المحلية وخدمتها.

(7) تبقى وضعية المهاجرين الليبيين والسوريين في تونس وصفاقس استثنائية وذات خصوصية لأسباب متعددة، وتعتبر

- لقد بقيت واستمرت مسألة الهجرة باختلاف ملابساتها وما يحيط بها من أسباب وآثار ظاهرة محلية بامتياز، والمدينة هي المعنيّة الأولى بها، كما أنّ الوافدين باختلاف أسباب هجرتهم وبأصنافهم المختلفة وغاياتهم واتّجاهاتهم يوجدون بصفة أكبر في المناطق الحضرية والمدن البينية، وتبقى البلديات هي الطرف الأول المطالب بالاهتمام بمشاغلهم، لأنها معنيّة بجميع ساكنيها من محلّيين ومهاجرين.
- تكون البلدية غالبا هي الجهة المباشرة لظاهرة الهجرة في دائرتها الترابية، فالمهاجرون يستقرون بالمدينة ويحتاجون إلى خدماتها مثلما يحتاجها جميع المقيمين بها أو العابرين، وهذا ما ينطبق على جميع البلديات في البلاد التونسيّة وخصوصا في المدن الكبرى والمناطق التي يوجد بها عدد كبير من المهاجرين.
- منذ أواسط التسعينات عرف الكثير من المدن والبلديات توافد عدد كبير من المهاجرين خصوصا من بلدان جنوب الصحراء بعد رفع شرط التأشيرة عن رعاياها، وقد تضاعف هذا العدد في تونس العاصمة وبصفة خاصة في مدينة صفاقس وجرجيس ومدنين بعد الثورة الليبية، وهو ما استوجب تعامل النيابات الخصوصية بالبلديات بين سنوات 2012 و2017، مع كل ما نتج عن هذا التضخم العددي للمهاجرين من تعدّد الحاجات، ومع ما أنتجته هذه الموجات الجديدة من الهجرة غير المنتظرة من متطلبات (7).

(7) ليس هناك تقديرات نهائية رسمية لعدد المهاجرين بكل من مدينتي تونس وصفاقس باعتبار الصعوبات الواقعية في ضبط عددهم ولو تقريبيا، مع غياب إحصاء رسمي لهم، لكن وأثناء أزمة كوفيد وبسبب اضطرار المهاجرين للظهور قصد طلب المساعدة بعد انقطاع سبل عيشهم وتوقفهم عن العمل قدرت بعض الجهات غير الرسمية أنّ عددهم تجاوز العشرة آلاف في تونس الكبرى، ويناهز الأثني عشر ألف مهاجر بكامل الولاية أغلبهم في المنطقة الحضرية.

- لقد صارت البلديات على امتداد أكثر من عشر سنوات تتعامل تعاملا مباشرا ويوميّا مع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء خصوصا من الجاليات الوافدة من بلدان جنوب الصحراء الكبرى وأيضا من الجاليات الأخرى السورية واللّيبية.

- رافق تزايد عدد الوافدين على المدن التونسية وخصوصا العاصمة وصفاقس من المهاجرين واللاجئين تزايد حاجاتهم، وصار تواصلهم بالمصالح البلدية لإتمام إجراءات إدارية ولطلب المعلومة وللاسترشاد شبه اليومي.

- صارت البلدية مقصدا للمهاجرين لاقتناع البعض منهم بأنها هي مخاطبهم الوحيد، وللاستفسار عن بعض الخدمات الصحية والاجتماعية ولتسجيل مواليد جدد أو حتى ترسيم وفيات وطلب المساعدة في دفن موتاهم باعتبار أن هذه الخدمات هي من أساسيات ما تقوم به البلدية بقطع النظر عن صفة المستفيد (8).

- بادرت في نفس الوقت عديد الجمعيات المدنية وجمع من الناشطين المحليين بالانخراط في أنشطة لفائدة هذه الجاليات الوافدة بكل ما يحيط بها من تنوع ثقافي وبمختلف غاياتها وأهدافها في مدن إقامتها الجديدة.

- تشكلت على مر السنوات الفارطة ممارسات جيدة للبلديات التونسية وخصوصا بلديّتي تونس العاصمة وصفاقس، ومن الممكن تضمين البعض منها في هذا الدليل لتكون أدوات أولية يمكن الاستئناس بها وتطويرها لجعل العمل البلدي أكثر نجاعة في علاقة بموضوع الهجرة، وأيضا وسيلة لفهم الظاهرة وأداة عمل للبلديات الأخرى ولتطويرها.

---

(8) تتدخل البلدية في كل ما يتعلق بالحالة المدنية للمهاجرين واللاجئين وهذا من صميم صلاحياتها طبق القانون كما أنها صارت تلعب دور الوسيط والمرافق لتسهيل تقديم الخدمات لهم باعتبارهم من منظوريها محليا وصار دور البلديات أكثر فاعلية وأهمية أثناء أزمة وباء كوفيد، ويقابل هذا الأمرَ استمرار غياب أيّة رؤية رسمية واضحة أو اهتمام بقضايا الهجرة واللجوء من طرف السلطات المركزية.

العنــوان الثاني:
الصلاحيات البلدية في مجال الهجرة

- تعيش مدننا منذ 2011 واقعا محليا جديدا، إذ أن تزايد عدد المهاجرين بها جلب انتباه السكان المحليين، وجعلهم يطرحون أسئلة لم يتمكنوا في أغلب الأحيان من إيجاد إجابة لها، وقد اضطرت السلطات المحلية وحتى الإدارات الجهوية على حد سواء إلى إيلاء هذه الظاهرة الاهتمام المطلوب، ولم يكن هذا التزايد العددي للمهاجرين مرتبطا فقط بما حدث في ليبيا أو سوريا نتيجة الحرب، بل لأن المدن وبلدياتها وجدت إداراتها ومصالحها في تعامل يومي مع فئة جديدة من السكان لها خصوصيتها وحاجاتها.
- تبيّن مع تزايد عدد المهاجرين أنّ أغلبهم في وضعية ملتبسة وهشة وأنّ إقامة الأكثرية منهم غير قانونية، وأنهم في الغالب يشتغلون خارج إطار القانون، وأنهم غير محميّين اجتماعيا، كما أن نسبة كبيرة منهم قد كانوا عرضة للمتاجرة بهم للقدوم إلى بلادنا، أو أنهم ضحية استغلال متواصل، وأن جوازاتهم وبطاقات هوياتهم محجوزة عند مشغليهم، وأن أكبر ما يطمحون إليه ركوب البحر للوصول إلى الضفة الشمالية من المتوسط وهذا يهم المقيمين منهم بمدينة صفاقس خصوصا.
- تزايدت وضعية المهاجرين تعقيدا والتِباسا في العاصمة وفي مدينة صفاقس وفي مدن تونسية أخرى بفعل تزايد الولادات في إطار علاقات زواج عرفي أو بالمساكنة، وتزايد وجود نساء برفقة أبناء قصّر، وقد أصبحت الإشكالات متعددة الأوجه عندما تمتنع مصالح الحالة المدنية في الدوائر البلدية أو لدى المصلحة المركزية في رفض ترسيم ولادة أو تعريف بإمضاء وثيقة أو عقد كراء أو المصادقة على نسخ طبق الأصل لمهاجرة أو مهاجر في وضعية إقامة ملتبسة.

- جابهت الإدارات البلدية في تونس وصفاقس وغيرهما من البلديات إشكاليات جديدة في علاقة بعديد المواضيع ذات الصلة بالحالة المدنية للأجانب عامة، وبالمهاجرين واللاجئين المقيمين بدوائرها الترابية بصفة خاصة، وكان عليها أن تتدخل في غياب شبه كلي لأية رؤية أو إستراتيجية رسمية للدولة لمسألة الهجرة الوافدة، وفي ظلّ انعدام كلي لأي خطط وطنية للتدخل لفهم الظاهرة وأسبابها وتقديم إجابات أو حلول لها، وقد بلغت الحالة ذروتها مع أزمة وباء "كوفيد" أوائل سنة 2020.

- فكيف تصرفت بلديتا تونس وصفاقس؟ وهل خلقت فعلا هاتان البلديتان ممارسات جديدة أمام جميع التطورات التي عرفتها ظاهرة الهجرة مع الواقع الجديد، وما تولد عنها من إفرازات، وأحيانا إشكاليات محلية؟

- يجب التذكير أولا أنّ البلديات تفتقد لنصوص قانونية واضحة تسمح لها بالتدخل تلقائيا وآليا في موضوع الهجرة الوافدة، وهذا يدفع إلى القول وكأن هناك قناعة لدى واضعي مجلة الجماعات المحلية ومن ورائهم الإدارة العمومية والسلطات السياسية والدولة المركزية في أن هذا الموضوع بكل ما يشمله من تفرعات هو من الاختصاص المطلق للمركز باعتباره في علاقة بمسائل إستراتيجية مرتبطة بالحدود وإقامة الأجانب وبكل ما يتّصل بها أيضا من مسائل أمنية وربما سيادية أيضا.

- لا تزال المعاملة الرسمية مع مسألة إقامة الأجانب وموضوع المهاجرين ملتبسة ويعتريها الغموض ويطغى عليها البعد الأمني، وتتميز بتنوع التعاطي مع الأجانب والجنسيات الوافدة والمقيمة بقطع النظر عن طبيعة إقامتهم.

- لم يخوّل القانون أيّة صلاحيات تذكر للبلديات في مسألة الهجرة الوافدة (9)، وقد لا نجد في مجلة الجماعات المحلية سوى إشارة عابرة في خصوص مسألة عامة تتعلق بالهجرة والتونسيين بالخارج قابلة لتأويلات عديدة (10).
- لكن ومن الجهة المقابلة فإن الاختصاصات العامة الموكولة إلى البلديات طبق المجلة الجديدة، والقراءة الإيجابية لعديد الفصول الواردة فيها سمحت بإيجاد هامش كبير من التأويل الإيجابي في منح البلدية سلطة محلية ولبعض أعضاء مجلسها إمكانية اعتبار مسألة الهجرة وشأن المهاجرين من صميم اختصاصها.
- لدى بعض المسؤولين البلديين في صفاقس وتونس العاصمة قناعة بأن المهاجرين هم من ساكني الدائرة البلدية ومن حق البلدية عليهم الاهتمام بشؤونهم والتدخل لمساعدتهم إن لزم الأمر، ومن واجبها التنسيق مع بقية العاملين محليا للتخفيف من معاناتهم خصوصا في ظرفية الأزمة، وهذا ما برز خصوصا بعد تفشي وباء كوفيد، وفقدان أغلب المهاجرين لأعمالهم ومصادر دخلهم وتدهور وضعهم المادي والاجتماعي (11).

(9) وهذا ينطبق على القانون الأساسي للبلديات عدد 33 لسنة 1975 وعلى االقانون الأساسي للجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018 على حد سواء.

(10) ورد في الفصل 223 فيما يتعلق بالصلاحيات المشتركة للبلدية مع السلطة المركزية ما يلي: »وضع برامج للإحاطة بالمهاجرين والتونسيين بالخارج«

(11) بادرت بلدية صفاقس مع بداية تفشي الوباء وإعلان الحجر الصحي ومن خلال نائب رئيس البلدية المشرف على ملف الهجرة واللجوء بإعلان حملة تبرع وإحاطة ومساعدة لفائدة المهاجرين منذ أوائل سنة 2020 وتم التنسيق فعليا مع المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لنفس الغرض وتم إنجاز تدخلات مشتركة ذات تأثير إيجابي جد مهم على وضعية المهاجرين واللاجئين على حد سواء، وبالمقابل كان للفاعلين المدنيين في بلديات أخرى دور جوهري في تحفيز المسؤولين البلديين للقيام بدور إيجابي في هذا السياق.

- لدى أغلب المهتمين والعاملين في موضوع الهجرة محليا، كما لدى البعض من المنتخبين البلديين قناعة راسخة بأنّ موضوع الهجرة شأن محلي بامتياز، فظاهرة الهجرة هي مسألة محلية والحلول فيها والتعاطي معها لا يمكن أن يكون بعيدا عن تفعيل دور السلطات المحلية.
- غالبا ما يقصد المهاجرون المدن، ولا يمكن للمدينة أن تكون مفتوحة وديمقراطية وفي تناسق مع حقوق الإنسان الكونية إذا لم تعامل سكانها على قدم المساواة، ولم تهتم بهم ولم ترع شؤونهم، بقطع النظر عن صفتهم أو جنسهم أو لونهم أو عقيدتهم أو حتى مركزهم القانوني وسبب وجودهم بها، وكل هذا من أساسات العمل البلدي، فسبب وجود البلدية الأساسي هو خدمة متساكني دائرتها الترابية وكل المقيمين بها والوافدين عليها.
- ثم إن أغلب القوانين المنظمة للعمل البلدي ومن بينها مجلة الجماعات المحلية قد تجاوزت الاصطلاح العام لعبارة المواطنين وما يقترن بها من شروط الجنسية أو عبارة المقيمين وما يتصل بها من شروط الإقامة لاستعمال لفظ ذي دلالة وهو المتساكنون أو المنظورون (12).
- لدى أغلب المهتمين والعاملين في موضوع الهجرة محليا، كما لدى البعض من المنتخبين البلديين قناعة راسخة بأنّ موضوع الهجرة هو شأن محلي بامتياز، فظاهرة الهجرة هي مسألة محلية والحلول فيها والتعاطي معها لا يمكن أن يكون بعيدا عن تفعيل دور السلطات المحلية.

(12) ورد في الفصل 200 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 وفيما يخص مهام البلدية: "... وتعمل على تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا وحضريا وإسداء الخدمات لمنظوريها والإصغاء لمشاغل متساكنيها وتشريكهم في تصريف الشأن المحلي".

- إن عبارة الساكن في شموليتها تشمل جميع الأشخاص الموجودين عرضيا أو بصفة دائمة وبقطع النظر عن طبيعة إقامتهم، إن كانت قانونية أو ملتبسة، وبغض النظر عن طريقة قدومهم نظامية عبر الحدود أو غير ذلك، كل هؤلاء بمختلف تصنيفاتهم وأسباب تواجدهم، هم موضوع اهتمام البلدية ومن حقّهم التمتع بنفس خدماتها ورعايتها، وربما تمتيعهم بالرعاية الخاصة إذا كانوا في وضعية هشة،

- لا يمكن للبلدية مهما كانت التبريرات أو الإكراهات في مجتمع سليم وفي دولة تحترم حقوق الإنسان وتتمتع بممارسة ديمقراطية أن تغفل عن المهاجرين وتتركهم جانبا أو تدّعي أنها غير معنية بهم وبحاجاتهم وبمطالبهم وبحقوقهم المتصلة بصفة كل فرد منهم رجلا كان أو امرأة.

- من هذه القناعات أيضا ومن كامل التحديات التي سبق عرض بعضها، وفي علاقة مباشرة بموضوع الهجرة واللجوء تولدت في السنوات الأخيرة عديد الممارسات الجيدة لكل من بلدية تونس وصفاقس وأيضا لبعض البلديات الأخرى في الشمال والجنوب.

- من الممكن أن تشكل هذه الممارسات المتراكمة حافزا لعديد البلديات الأخرى للانخراط في هذا التمشي الإيجابي في إدارة الهجرة، وقد أكدت عديد التجارب في مدن أوروبا الشرقية وحتى في أوروبا الغربية أن المدن كانت ولا تزال فاعلا خلاقا للممارسات الجيدة المتصلة برعاية وحماية المهاجرين واللاجئين وللاستجابة لحاجات الجالية المهاجرة بها وكان ذلك بوسائل واجتهادات متنوعة خلاقة وفيها إبداع أحيانا وبأساليب ليست كلها في شكل واحد وأنموذج متكرر.

- أكدت الممارسة في بلديتي تونس وصفاقس أن ظاهرة الهجرة موضوع اهتمام ومجال عمل محلي يتطور عبر الزمن وعلى مدى سنوات، وتأكد صلب هذه الممارسات أهمية العمل التشاركي بين البلدية والفاعلين المدنيين المحليين، ولم يكن كل هذا ليتكرس واقعيا لولا اقتناع والتزام المسؤولين البلديين ـ صلب المجلس أو الإدارة البلدية بحقوق الإنسان الكونية وحقوق المهاجرين واللاجئين باعتبار هذا الأمر هو المحفّز الأبرز للدفع بالعمل البلدي إلى هذا المنحى الإيجابي في التعاطي مع موضوع الهجرة.
- إن التزام المسؤول الإداري البلدي وعضو المجلس البلدي بموضوع الهجرة في بعدها الإنساني كان مؤسسا على قناعة شخصية وإرادة واضحة من الأشخاص في التعامل مع ظاهرة الهجرة تعاملا إيجابيا يغلب عليه الفعل والتفاعل دون أية حسابات أو أفكار مسبقة.

العنــوان الثالث:
نماذج وممارسات جيدة في بلديتي صفاقس وتونس

- تراكمت في السنوات الأخيرة عديد الممارسات على المستوى المحلي في علاقة بموضوع الهجرة، منها ما هو صادر عن الإدارات البلدية بمصالحها المختلفة، كما ظهرت بعض السياسات الإيجابية والمبادرات الخلاقة لعدد من المجالس البلدية ولبعض الأعضاء فيها، ليتأكد مرة أخرى أن البلدية هي فعلا قادرة على القيام بدور فعال حتى في غياب الإطار القانوني الواضح وفي الظروف غير العادية والأزمات المحلية وحتى الوطنية.
- تأسست جميع الممارسات والمبادرات البلدية في موضوع الهجرة خصوصا في مدينة صفاقس من منطلقات مبدئية وإنسانية، وهذا الأمر بدأ يتجلى منذ 2015 وهو مستمر، وربما عرف أَوْجَهُ منذ انخراط البلدية في مشروع الهجرة بين المدن في المتوسط سنة 2018 والذي سبق وضمّ بلدية تونس من قبل والتحقت به بلديات سوسة أيضا وبلديات أخرى تشارك في أنشطة ذات صلة بموضوع الهجرة مثل بلدية روّاد وبلدية المرسى.

- أخذت هذه الممارسات الجيدة والمبادرات الإيجابية أشكالا وأساليب متنوعة، إلا أنها كانت كلها تؤكد أن القائمين على العمل البلدي وخصوصا كُلّا من السيدة رئيسة بلدية تونس والسيد رئيس بلدية صفاقس ومن ورائهما المكلفان بمتابعة موضوع الهجرة بكلا البلديتين مقتنعون جميعا بأن الهجرة بما هي ظاهرة محلية هي من اختصاص البلدية باعتبارها جماعة وسلطة محلية (13)، وإن من واجب البلدية الاهتمام ـ بحسب قدراتها وإمكاناتها بهذا الموضوع والمساعدة على تيسير حياة المهاجرين والتقليل من المشاكل التي قد تعترضهم في حياتهم اليومية، سواء في علاقتهم بالإدارة البلدية أو بغيرها من الإدارات الجهوية أو مع الأجوار في الأحياء بالدوائر البلدية.

أولا: تيسير الإجراءات البلدية في كل ما يتعلق بالحالة المدنية للمهاجرين

- شملت مجالات هذه الممارسات الجيدة ببلديّتي صفاقس وتونس على حد سواء وبصفة مباشرة، كل ما يتعلق بالحالة المدنية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء باعتبار أن البلدية هي المعنية بترسيم ولادات الأجانب المقيمين على التراب البلدي، ولقد بادرت الإدارة البلدية وتحديدا مصلحة الحالة المدنية في البلديتين برفع جميع المعوقات التي تحول دون ترسيم الولادات الجديدة بالدفاتر المعدة لذلك بدوائرها.

13). إن إقناع الأشخاص العاملين في موضوع الهجرة بما يقومون به لا يعني أنهم لا يتعرضون لمعارضة غيرهم في المؤسسة البلدية سواء في إدارتها أو مجلسها وحتى من خارجها وهو ما يجعل عملهم ومبادراتهم أكثر صعوبة.

- لقد كان من الصعب على الأم المهاجرة العزباء ترسيم مولودها الجديد في تونس وصفاقس، وكانت هناك عديد الصعوبات في ضمان تسجيل الولادة في مثل هذه الحالات، ولكن لم تعد هناك اليوم أيّة معوقات أو إشكالات لإتمام الترسيم والحصول على مضمون الولادة.

- قامت البلدية في صفاقس وتونس بتيسير إجراءات التعريف بالإمضاء للمهاجرين الحاملين للوثائق الضرورية طبق ما يقتضيه القانون بقطع النظر عن وضعية الإقامة وهذا يتعلق مثلا بالإمضاء على عقود الكراء أو المصادقة على الوثائق طبق الأصل لتكوين ملف الترسيم للدارسة أو ملف الإقامة والحصول على البطاقة الضرورية لذلك.

- تدخلت بلدية صفاقس بحكم اختصاصها في مسائل ذات خصوصية تتعلق بدفن الأموات من المهاجرين، ورغم بعض الإشكالات التي كانت تطرح عند كل حالة وفاة، فإن البلدية تجاوزت عديد المعوقات ذات الصلة بصعوبة إثبات ديانة المتوفى والمعاليم المستوجبة للدفن وما تتطلبه الإجراءات ذات الصلة.

- تجاوزت بلدية صفاقس جميع هذه الإشكالات وتعاملت مع حالات الوفاة للمهاجرين من منطلقات إنسانية صرف، وقدمت المساعدة وفي عديد المناسبات لعائلة أو أصدقاء المتوفى دون أيّة تعقيدات إدارية، وتعهدت مصلحة المقابر بالبلدية بمراسم الدفن دون أيّة شروط وبصفة مجانية مع التزامها باحترام جميع الإجراءات الضرورية لتسجيل الوفاة بعد متابعة وضمان حسن احترام الإجراءات المطلوبة لدى الجهات الصحية أو الأمنية أو القضائية.

- تقوم بلدية صفاقس بصفة دائمة ومنذ سنوات عديدة بدفن الجثث التي تم إخراجها من البحر إثر حوادث الغرق المتكررة للمركبات التي تقل مهاجرين بعد استيفاء الإجراءات القانونية أمام القضاء والطب الشرعي وتتعهد البلدية وحدها بتحمّل الأعباء المادية و"التنظيمية" المستوجبة والتي تتطلب أحيانا مخصصات مالية إضافية، وقد تجد البلدية نفسها عاجزة في عديد الأحيان عن توفير ما يستوجبه دفن عدد كبير من الضحايا عقب حوادث العبور مع غياب أية مساعدة أو حتى تضامن جهات أخرى.

ثانيا: مساعدة المهاجرين ومرافقتهم في المجال الاجتماعي والصحي والثقافي

- صارت البلدية تلعب دورا جوهريا في مساعدة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بطريقة غير مباشرة وذلك بالتنسيق مع عديد الفاعلين المدنيين المحليين، وصارت تلعب دور التوجيه والإرشاد وتتعامل مع الطلبات المتزايدة خصوصا بعد تفشي وباء كوفيد بداية 2020 وانقطاع مواردهم وتوجههم للبلديات اعتقادا منهم بأنها هي مخاطبهم الوحيد، وهي الجهة القادرة محليا على مساعدتهم أو على الأقل توجيههم الوجهة الصحيحة لمساندتهم أو لتقديم خدمة مّا لهم.

- قامت بلدية صفاقس مع تفاقم أزمة كوفيد بالتنسيق مع مركز الولاية وبعض الإدارات الجهوية من قبيل الصحة والشؤون الاجتماعية والجامعة والمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة من أجل تيسير تقديم الخدمات للمهاجرين أثناء تفشي الوباء، وقد تعددت الاتصالات بين السيد رئيس البلدية والمسؤولين الجهويين لتكريس مبدأ المساواة في التعامل وتقديم الخدمات الصحية للمهاجرين.

- استمر هذا التنسيق بين البلدية وبعض الإدارات الجهوية في موضوع الهجرة وشؤون المهاجرين، وأخذ مقومات العمل المشترك أثناء أزمة الكوفيد وإقرار الحجر الصحي، وهذا شيء جديد من شأنه أن يكرس أسلوبا جديدا غير مسبوق في التعاطي مع موضوع الهجرة محليا.
- رافقت البلدية في تونس وصفاقس بعض الأنشطة الرياضية والثقافية التي تبادر بتنظيمها بعض جمعيات المهاجرين وساعدت المهاجرين على مزاولة الأنشطة الرياضية في الملاعب البلدية بتخصيص حصص أسبوعية لهم مجانا، كما بادرت بلدية صفاقس بالتنسيق مع دور الشباب لتوفير الفضاءات الضرورية للمهاجرين للقيام بأنشطتهم الثقافية وخصصت لهم ولجمعياتهم الفضاءات العامة للأنشطة المفتوحة كلما طلبوا ذلك.

ثالثا: التعاون والتنسيق مع الفاعلين والناشطين في مجال الهجرة بالمدينة

- لم يحل غياب الإطار القانوني الواضح، وانعدام الإمكانات المادية والبشرية دون انخراط بلديتي تونس وصفاقس والتفاعل إيجابيا وبفاعلية كبيرة أحيانا في موضوع الهجرة، والمبادرة بلعب أدوار جوهرية للتقليل من الإشكالات المحيطة بحياة المهاجرين داخل مجالها الترابي البلدي وربط علاقات تعاون وتنسيق وتكامل مع جميع الفاعلين المحليين والوطنيين والدوليين الناشطين في مجال الهجرة في المدينتين.

1 - التعاون مع الفاعلين المحليي

- دخلت بلدية صفاقس منذ سنوات في علاقات تعاون مع عديد الجمعيات والمنظمات المحلية العاملة في مجال الهجرة أو في مجالات نشاط ذات صلة وذلك للمساعدة على تقديم خدمات ظرفية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، كما كانت البلدية مرافقا لعديد الجمعيات العاملة في مجال التوجيه والإرشاد لطالبي الخدمة من المهاجرين باعتبارها مقصد العديد منهم لطلب المعلومة أو المساعدة.

- تقوم البلدية بدعم الجمعيات الناشطة في مجال الهجرة من خلال توفير الظروف الملائمة لمزاولة أنشطتها، فقد خصصت بلدية صفاقس قاعات الجلسات في الدوائر البلدية للجمعيات لعقد لقاءاتها الدورية وذلك بصفة مجانية وسمحت لها عند كل طلب باستغلال الفضاءات الخارجية لمباشرة نشاطاتها.
- مع أزمة كوفيد بأطلاق طلب التبرع لدعم المهاجرين في مارس 2020، وقد كان لهذه المبادرة آثار إيجابية جدا، إذ أنها قللت من الآثار السيئة للوباء على ظروف عيش الجالية المهاجرة بالمدينة.
- قامت بلدية صفاقس وبالتعاون مع الكشافة التونسية وجمعيات تنموية والكنيسة الكاثوليكية ممثلة في جمعية "كاريتاس" بتنظيم عديد الأنشطة لفائدة المهاجرين ولمساعدتهم وعقد لقاءات حوار في إطار تنفيذ مشاريع ذات صلة بموضوع الهجرة.
- شاركت البلدية في مدينتي تونس وصفاقس الجمعيات المدنية في تقديم عروض المشاريع وتمكين هذه الاخيرة من إدارتها المالية لتجنب تعطل تنفيذها (14).

(14) تتشارك بلديّتا تونس وصفاقس عديد المشاريع مع جمعيات مدنية تعمل في مجال الهجرة واللجوء ومن ذلك:
ـ مشروع "دعم التنسيق بين الفاعلين العاملين في مجال الهجرة بصفاقس" 1 و 2، بين بلدية صفاقس ومنظمة تونس أرض اللجوء.
ـ مشروع "مشاركة واقع المهاجرين بصفاقس" بين البلدية وجمعية إفريقيا الذكية.
ـ مشروع التواصل الثقافي والإدماج في قلب السياسات البلدية بين كل من مدينتي تونس وصفاقس من جهة والمعهد العربي لحقوق الإنسان وجمعية إفريقيا الذكية من جهة ثانية.

2 - المبادرة بالاقتراح والتشبيك على المستوى الوطني

- قامت عديد البلديات بمبادرات متفاوتة الأهمية لدعم المهاجرين والوقوف إلى جانبهم بداية سنة 2020 بسبب انقطاع سبل عيشهم وفقدانهم لأعمالهم، وقد بادرت بلديتا تونس وصفاقس مع باقي المنظمات العاملة في مجال الهجرة والمعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس بتحفيز السلطات المركزية لإيلاء موضوع الهجرة ما يستحقه من اهتمام، وقد تمت عديد اللقاءات مع الجهات الرسمية على مستوى رئاسة الحكومة لكنها لم تستمر بسبب عدم استمرار الحكومة نفسها (15).

- قامت بلدية صفاقس في إطار تنفيذ مشاريع ذات صلة بموضع الهجرة بالتنسيق مع بلديات أخرى مثل سوسة والمرسى كمبادرة ومحاولة منها للتعاون وخلق إطار عمل مشترك وتبادل التجارب في حسن إدارة موضوع الهجرة محليا.

- كان انخراط بلديّتي تونس وصفاقس ومعهما بلدية سوسة في مشروع الهجرة بين المدن في المتوسط فرصة لتبادل التجارب والممارسات الجيدة والإيجابية في موضوع الهجرة وفي تنظيم لقاءات دورية وحوارات مفتوحة بين مسؤولي نقط الاتصال في المدن الثلاث ساهمت في دعم قدرات المعنيين سواء كانوا من الإدارة البلدية أو من المجالس البلدية.

(15) خلال شهر أفريل 2020 تم على مستوى رئاسة الحكومة بعث خلية متابعة للعمل على حماية الأجانب المقيمين في تونس من آثار فيروس كوفيد19 وكانت تستهدف بالدرجة الأولى الجالية المهاجرة من جنوب الصحراء، وقد كان من الممكن أن تكون هذه المبادرة منطلقا لتأسيس رؤية واستراتيجية رسمية للهجرة الوافدة لكنها لم تتواصل بسبب استقالة الحكومة واستفحال الأزمة السياسية بالبلاد.

- تجسد المجهود الجماعي بين المشرفين على موضوع الهجرة بالبلديتين ومكتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بتونس بعقد لقاءات وطنية حول الموضوع بمشاركة مسؤولين مركزيين من وزارات مختلفة والمرصد الوطني للهجرة، وكانت مساهمة بلديتي تونس وصفاقس مهمة جدا لوضع أساس للحوار والتنسيق ودعم المبادرات والمناصرة للمساعدة على رسم رؤية للمستقبل، والدفع لبلورة سياسات عمومية رسمية واضحة المعالم للهجرة الوافدة ووضع مبادرات حقيقية لحوكمة تشاركية للهجرة محليا ووطنيا.

3 - التنسيق مع الفاعلين الدوليين العاملين في مجال الهجرة واللجوء بالمدينة

- لكل من مدينتي تونس وصفاقس أهميتهما الجيوسياسية والديمغرافية والاقتصادية وحتى التاريخية، وقد قامت المدينتان طيلة تاريخهما بأدوار أولية في التعامل مع الواقع المحلي خصوصا فيما يتعلق بالهجرة الوافدة من الداخل أو حتى من الخارج، وكانتا دوما من بين أهم المدن في استيعاب وإدماج المهاجرين وعرفتا كذلك بسهولة وسلاسة اندماج المهاجرين أنفسهم في النسيج الاجتماعي المحلي، وكان للمهاجرين دور ومساهمة فعالة في البناء الحضاري والثقافي وحتى السياسي للمدينتين على حد سواء، ويكفى استحضار عديد الأسماء من أفراد أو عائلات رسمت ملامح مهمة من التاريخ القديم والحديث لهاتين الحاضرتين.

- من ذلك التراكم التاريخي كانت مبادرة المدينتين وبصفة تلقائية في التعامل مع ظاهرة الهجرة الوافدة، وكانت مدينتا تونس وصفاقس وكأنهما مستعدتان للتعامل مع قدوم الموجات الأولى للمهاجرين من بلدان جنوب الصحراء الكبرى، وهذه المسألة لها ما يفسرها بحكم التجربة وانفتاح الحاضرتين ومتانة تركيبتهما الاجتماعية وتنوعها.

- لم يكن من الصعب أن تجد مدينتا تونس وصفاقس سبل التواصل والتنسيق بين إدارتيهما والفاعلين الدوليين العاملين في مجال الهجرة واللجوء وذلك لسببين:

◄ **السبب الأول:** لكونهما مدينتين مقصدين رئيسين للمهاجرين من جنوب الصحراء وللجاليات الأخرى من بلدان مثل ليبيا وسوريا.

◄ **السبب الثاني:** لتواجد الفاعلين الرئيسيين من الجمعيات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الهجرة واللجوء بكلا المدينتين، الأولى بوصفها العاصمة والثانية لأهميتها الاقتصادية وباعتبارها سوق شغل مفتوحا ومستوعبا لطالبي العمل، وأيضا كمنطلق للمهاجرين العابرين خلسة نحو الضفة الشمالية للمتوسط.

- كانت ولا تزال الحاجة المتبادلة للعمل المشترك بين البلدية والأطراف الدولية العاملة في مجال الهجرة واللجوء قائمة، وقد تدعمت زمن الأزمة وخصوصا مع تفاقم جائحة كوفيد 19، وقد تجسد هذا بصورة خاصة في مدينتي صفاقس وتونس وأيضا في سوسة وفي مدن أخرى.

- تدعم التنسيق بين هذه المدن والمنظمة الدولية للهجرة في مساندة المهاجرين بعد انقطاع سبل عيشهم بدرجة كبيرة جدا وفي صفاقس بادرت البلدية وبتنسيق كامل مع المنظمة بالقيام بحملة مساندة ودعم معيشي.

- بدأت هذه الحملة لتشمل مائتي مهاجر في وضعية هشاشة ولكامل شهر أفريل 2020 ولكنها ستستمر لاحقا لأكثر من ستة أشهر، ولتغطي حاجات أكثر من ثلاثة آلاف مهاجر، وذلك بتقديم وصولات شراء للجالية المهاجرة بالمدينة فرادى وعائلات، ولتكون هذه أكبر حملة مساندة ومرافقة للمهاجرين في صفاقس، هذا إلى جانب المجهودات المحلية لمساندة ودعم الجالية والعائلات المهاجرة.

- وقد تشاركت بلدية صفاقس مع منظمة أطباء العالم المجهود في الرعاية الصحية للمهاجرين وخصوصا في الحملات التحسيسية للتلقيح ضد وباء كوفيد. وقد كان ذلك سندا إيجابيا للمجهود الوطني الرسمي الذي لم يفرق بين السكان المحليين والمهاجرين بقطع النظر عن طبيعة إقامتهم وجنسياتهم (16)، وقد كان هذا التعاون أساسا ومنطلقا لوضع شراكات دائمة بين الطرفين لا تزال قائمة ومتواصلة.

(16) صدرت أثناء فترة الحجر الصحي وخلال الثلاثية الأولى من سنة 2020 عديد البلاغات عن بعض الوزارات لحث الجهات والمرافق الصحية وطنيا وجهويا على قبول المهاجرين واللاجئين وتمكينهم من الرعاية الصحية والاجتماعية الضرورية دون أي تمييز أو تفرقة.

- كما تجسدت سياسة التنسيق بين بلدية صفاقس والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ 2019 وتدعمت أكثر أثناء أزمة كوفيد 19، وذلك بوضع خطة عمل مشتركة لدعم المرافق الصحية والبلديات المجاورة التي تفشّى فيها الوباء والمتضررة أكثر من العدوى، وقد تم توزيع مواد طبية وأدوات وتجهيزات متنوعة على المستشفى الجامعي بصفاقس واستفادت من هذه الشراكة أكثر من عشر بلديات لمجابهة الوباء، ولا يزال التعاون قائما في مجالات ذات صلة بموضوع الهجرة واللجوء وبالشراكة مع الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي في مواضيع تتعلق بمساندة اللاجئين.

- انتقل التعاون بين بلدتي تونس وصفاقس من جهة والفاعلين الدوليين العاملين في مجال الهجرة واللجوء من جهة ثانية من المؤقت والمتصل بأزمة كوفيد ليستمر في الزمن وليتم لاحقا وضع برامج عمل مشتركة لفائدة المهاجرين.

- أخذت الشراكة شكلا آخر بالتنسيق لرفع الإشكالات المتصلة بحياة المهاجرين والاتفاق على التعاون للحد منها، ولوضع برامج قصيرة المدى للحد من خطاب الكراهية والتقريب بين الجالية المهاجرة والسكان الأجوار.

- يتشارك الطرفان بوضع برامج عمل للتفاعل الثقافي وبتنويع الأنشطة على الميدان بالمدينة والتي غالبا ما تبادر بالإشراف عليها الجمعيات العاملة في المجالات الثقافية وذلك بوضع خطط لتيسير إدماج المهاجرين ومساعدتهم على الاندماج ومن خلال تنظيم حصص تعلم اللغة العربية والإحاطة بالنشاط التطوعي والذي يساهم فيه بدرجة كبيرة جمعيات المهاجرين من طلبة ومقيمين.

- ساهمت بلدية صفاقس مع المنظمة الدولية للهجرة في حث الأمهات المهاجرات والعائلات التي لها أطفال في عمر التمدرس بالمبادرة بترسيمهم في المدارس العمومية باعتبار أن هذا حق دستوري ومؤطر قانونيا، وهو حق يهم الأطفال التونسيين وغيرهم من السكان بقطع النظر عن طبيعة إقامتهم في المدينة.
- لم تتوقف بلدية صفاقس منذ 2018 عن التنسيق والتعاون والتكامل مع الفاعلين المحليين والدوليين لدعم قدراتهم ودعم قدرات الأعوان والأطر البلدية في مجال الهجرة واللجوء (17).
- تم تفعيل أساليب جديدة للتواصل وتقديم الخدمات للمهاجرين واللاجئين بالتوجيه والإرشاد ومشاركتهم الأنشطة الثقافية والاجتماعية للحد من عزلتهم، وخلق مجالات حوار وتبادل لمناقشة موضوع إدماجهم واندماجهم وللحد من الخطاب المعادي لهم وذلك في إطار المشاريع التي تنجزها البلدية بالتعاون مع شركائها من جمعيات ومنظمات محلية ودولية (18).
- توحيد الجهد والتنسيق والتشبيك والمناصرة بين البلدية والفاعلين المدنيين المحليين لتشكيل قوة للضغط والمناصرة وكذلك قوة اقتراح تجاه الجهات الرسمية لوضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية في موضوع الهجرة.

(17) تم تنظيم أكثر من عشر دورات تكوينية للأعوان والإطارات البلدية في صفاقس حول موضوعات الهجرة واللجوء والحالة المدنية للأجانب بالتعاون مع منظمة تونس أرض اللجوء والمنظمة الدولية للهجرة وجمعية إفريقيا الذكية.

(18) تقوم بلدية صفاقس بالاشتراك مع جمعية أفريقيا الذكية بتنفيذ مشروع "تشارك واقع المهاجرين بصفاقس" وهو مشروع تفرع عن المشروع الأم "الهجرة بين المدن في المتوسط".

- تسعى بلديتا تونس وصفاقس للاستفادة واستثمار الشراكات والتعاون والتوأمات القائمة مع البلديات الأجنبية لمزيد تحسين الأداء في التعامل مع موضوع الهجرة والتعلم من النظراء في هذا المجال والسعي لجلب التمويلات للجمعيات العاملة في المجال.
- لقد ترسخ الاقتناع بجدوى هذه الممارسات نفسها لدى القائمين عليها على مستوى الإدارات البلدية واعتبارها من الأساسيات الضامنة لحقوق الإنسان.
- ترسخ أكثر حضور الجمعيات العاملة في مجال الهجرة والناشطين الممثلين للمهاجرين في أعمال بعض اللجان البلدية وتم تشريكهم في مناقشة ووضع التصورات والمشاريع والبرامج البلدية.

العنــوان الرابع:
المآلات والصعوبات والآفاق للممارسات الجيدة في صفاقس وتونس

- قد يكون لتاريخ وحجم مدينتي صفاقس وتونس الثقل والحافز لانخراطهما في موضوع الهجرة رغم افتقاد البلديتين للسند القانوني وللإمكانات المادية والبشرية، ولكن إرادة القائمين على المؤسستين كان ولا يزال هو العامل الحاسم في هذا الشّأن.
- كان للمسؤولين الإرادة الواضحة للتدخل كل بطريقته في موضوع الهجرة وهي مسألة لا تزال لم تتضح معالمها وسياساتها وطنيا، وذلك من منطلقات أساسها إنساني مبدئي، ولكن من مبادرات مسؤولة باعتبار أن المهاجرين وما يحيط بموضوع الهجرة هو شأن محلي بامتياز ولا يمكن للبلدية أن تغض النظر عنه ولا تهتم به.
- لا يمكن للبلديات ألا تساهم في بلورة ولو بصفة مبدئية سياسة محلية للهجرة الوافدة ولو بمبادرات انتقالية في انتظار تغير الواقع واتضاح الرؤى سواء فيما يتعلق باللامركزية نفسها أو بصلاحيات واضحة للبلديات في مجل الهجرة وغيرها من مجالات أخرى ذات الصلة.
- إنّ حصيلة السنوات القليلة الماضية لم تكن لتتحقق دون صعوبات ودون التفكير في المآلات والآفاق وذلك للتقييم والتخطيط من أجل ضمان أكثر نجاعة للعمل البلدي مستقبلا في هذا المجال رغم التقييمات المختلفة لهذه الحصيلة والتحديات المتعددة الحالية والمنتظرة.

أولا: مآل ونتاجات مباشرة لهذه الممارسات الجيدة في تونس وصفاقس

- من النتائج المباشرة لهذه السياسات المحلية الإيجابية هو خلق هيكل داخل البلدية للتوجيه والإرشاد في مجال الهجرة لمساعدة المهاجرين وأصحاب المصلحة محليا لتلقي الخدمة والمعلومة لدى من له النظر (19).

- تطور دور البلدية في مجال الهجرة خاصة وعلى مستوى تفعيل العمل الإنساني بعد أن صارت قوة دفع ووسيطا لفائدة الجمعيات العاملة في المجال الهجرة محليا.

- صارت البلدية ـ ممثلة في إدارة التعاون اللامركزي والعلاقات الخارجية بصفاقس ـ تقوم بالبحث وجلب التمويلات لفائدة العاملين في مجال الهجرة من جمعيات ومنظمات، وأصبحت تساهم بصفة مباشرة في تحسين أداء إطاراتها ودعم قدراتهم دون أن تتحمل أيّة أعباء مالية.

- كونت البلديتان شبكة من العلاقات محليا ووطنيا وحتى دوليا وساهمتا في الإحاطة أكثر بالمهاجرين والتعامل بأكثر فاعلية وخبرة مع موضوع الهجرة محليا والتنسيق مع باقي المتداخلين والعمل بنجاعة أكبر.

- ساهمت المدينتان أيضا في تطوير الوعي محليا ووطنيا وحتى دوليا بأهمية دور البلدية في مجال الهجرة رغم غياب النصوص المؤطرة وضعف الإمكانات المادية والبشرية للبلديتين نفسهما في تونس وصفاقس.

---

19) تمت المبادرة باقتراح مكتب للتوجيه والإرشاد في موضوع الهجرة واللجوء ببلدية صفاقس، كما تم اعتماد هذا المقترح في عديد البلديات الأخرى من قبيل بلديّتي المرسى ورواد.

ثانيا: المعوقات والآفاق

- لا تخلو تجربتا تونس وصفاقس من معوقات تتعلق بإشكالات متصلة بالإطار العام للعمل البلدي وذلك بسبب ضعف الإمكانات وغموض النصوص واستمرار غياب التنسيق مع الجهات الوطنية ذات الصلة.

- من بين المعوقات الرئيسة للعمل المحلي في موضوع الهجرة هو استمرار تعقد مسألة تسوية الإقامة لأغلب المهاجرين، وتواصل التعامل الإداري التقليدي والأمني مع الأجانب والمهاجرين خصوصا في غياب أي دفع لمناقشة حقيقية للحالة والبحث عن حلول رسمية دائمة وفعالة لها باعتبار أن الهجرة هي أيضا فرصة للبلاد ولاقتصادها وعنصر إثراء للمجتمع كما كانت دائما.

- قد يشكل تواصل عدم الاستقرار السياسي وتأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي عائقا يحول دون تمتين هذه الممارسات الجيدة لإدارة موضوع الهجرة وخلق شروط وضع سياسات عامة لها وإدارتها وحوكمتها وطنيا ومحليا.

- لا تبدو الآفاق أقل إشكالات بعد ظهور سلوكيات عدائية وخطاب كراهية ضد المهاجرين في صفاقس وتونس، وهذا الأمر لن يساعد على إيجاد حلول دائمة لحسن التعامل مع الظاهرة وسيؤجل حتى الحديث عن الإدماج والاندماج لهذه الفئة الهشة وقد يؤدي إلى الإقصاء وإلى تفاقم الهجرة إلى أوروبا عبر البحر خارج إطار القانون مع كل ما يشكل ذلك من خطر على حياة المهاجرين وما يتطلبه من تبعات على الدولة والبلديات نفسها، ولكن ورغم كل هذه الإشكالات يبقى تحدي البلديات كبيرا لترسيخ هذه الممارسات الجيدة والتعريف بها وترويجها عملا إيجابيا في حد ذاته يستحق التنويه.

المعهد العربي لحقوق الإنسان

العنوان: شارع 9 أفريل (عبر نهج الساحل)- 1009,تونس

الهاتف: 0021671483683

0021671483674

aihr.iadh@gmail.com

http://www.aihr-iadh.org/ar/

Facebook.com/ Arab Institute For Human Rights

Twitter.com / Arab Institute For Human Rights

Youtube.com/ Arab Institute For Human Rights

جمعية إفريقيا الذكية

نهج محسن قلال، عمارة عبد البافي- 3000, صفاقس

0021656053186

0021654490638

afrique.intelligence.asbl@gmail.com

http://www.afrique-intelligence-asbl.org/

Facebook.com/ Afrique Intelligence

Twitter.com / Afrique Intelligence

Youtube.com/ Afrique Intelligence